تقرير حول ندوة

حقوق الإنسان
و
المعايير المزدوجة

مركز الدراسات الاستراتيجية
مكتبة الإسكندرية

رئيس مجلس الإدارة
والمشرف العام
مصطفى الفقي

رئيس التحرير
مي مجيب

مدير التحرير
محمود عزت

شارك في إعداد الندوة
السفيرة فاطمة الزهراء عتمان

التحرير
ريهام صلاح خفاجي

المراجعة اللغوية
أحمد شعبان

التصميم الجرافيكي
مها رفعت

الآراء الواردة في هذا الكتيب تُعبِّر عن آراء كاتبها فقط، ولا تُعبِّر بالضرورة عن رأي مكتبة الإسكندرية.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

تقرير حول ندوة

حقوق الإنسان
و
المعايير المزدوجة

إعداد وتحرير
ريهام صلاح خفاجي

مركز الدراسات الاستراتيجية
Center for Strategic Studies

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

حقوق الإنسان والمعايير المزدوجة (2020 : القاهرة)

تقرير حول ندوة حقوق الإنسان والمعايير المزدوجة/ إعداد وتحرير ريهام صلاح خفاجي.-- الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2021.

صفحة؛ سم

تدمك 978-977-452-599-6

1. حقوق الإنسان -- مؤتمرات وندوات. أ. خفاجي، ريهام صلاح. ب. مكتبة الإسكندرية. مركز الدراسات الاستراتيجية. ج. العنوان.

ديوي – 323 2021425496382

ISBN 978-977-452-599-6

رقم الإيداع: 2021/5944

© مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢١.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتيب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتيب، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

طُبع بمصر

ملخص

انطلاقًا من الرسالة الثقافية التي تضطلع بها مكتبة الإسكندرية بالإسهام في جهود النهوض بالمجتمع المصري عبر تمكين المواطن من توسيع نسقه المعرفية فكرًا وعلمًا وثقافةً، فقد نظّمت مكتبة الإسكندرية ندوة فكريّة بعنوان «حقوق الإنسان والمعايير المزدوجة» يوم الثلاثاء ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠، بفندق شتيجنبرجر بالقاهرة. وكان الهدف الرئيسي منها يتمثل في وضع منظومة حقوق الإنسان، بكل ما تشتمل عليه من قِيم نبيلة ومبادئ سامية، تسعى إلى صون كرامة المواطن وإنسانيته في نصابها الصحيح. وذلك في مواجهة المحاولات الخارجية التي لا تتوانى عن ادّعاء الدفاع عن مُثل وقيم حقوق الإنسان بما يصبّ في صالح ترتيبات دولية أو إقليمية تكون ضالعة فيها، تدفعها أحكام مسبقة تُقدِم على الكيل بمكيالَين وتكرّس سيادة ازدواجية المعايير، وذلك في وقت تخوض فيه مصر معركة ضارية ضد جحافل الإرهاب التي تروّع المواطن وتحرمه من التمتّع بالحقّ الأهمّ في منظومة حقوق الإنسان بأسرها، ألا وهو الحقّ في الحياة، فضلًا عما تشهده مصر في تلك الآونة من مشروع نهضوي شامل يتطلّب استمراره توافر القدر الأقصى من التماسك الداخلي والاستقرار المجتمعي.

ولعلّ التوصل إلى تحقيق التوازن بين بناء مجتمع عادل قادر على تحقيق حياة كريمة لمواطنيه من مأكل وملبس وصحة وتعليم، بشكل يقترن بمساحة مريحة لإطلاق الطاقات الإبداعية، بما يسمح بمشاركة مجتمع مدني مسئول، يشعر فيه المواطن بالأمان واحترام الدولة ومؤسساتها له ولأسرته، وبما يضمن التصدّي التلقائي لأي محاولات خارجية للتأليب أو إشاعة عدم الاستقرار باسم حقوق الإنسان – هو ما تسعى الدولة المصرية بكافة مؤسساتها إلى تحقيقه في ظل إدارتها الحالية.

وحول الجهود المصرية في مواجهة سياسة ازدواجية المعايير على المستوى الدولي ودور المؤسسات الثقافية والإعلامية والدينية في توعية المواطن المصري بالثقافة الصحيحة لحقوق الإنسان بما يصون له حقوقه وللبلاد سيادتها في مواجهة التدخلات الخارجية في هذا المضمار، ترأس الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي؛ مدير مكتبة الإسكندرية، هذا اللقاء الفكري، وشارك في تناول محاوره المتعددة السادة: فضيلة الدكتور شوقي علام؛ مفتي الديار المصرية، ونيافة الأنبا إرميا؛ مدير المركز الثقافي القبطي الأرثوذكسي، والأستاذ محمد رجائي عطية؛ نقيب المحامين المصريين، والسفير الدكتور أحمد إيهاب جمال الدين؛ مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية والاجتماعية الدولية وأمين عام اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، والأستاذ الدكتور عليّ الدين هلال؛ أستاذ العلوم السياسية المتفرغ بجامعة القاهرة؛ والأستاذ محمد فائق؛ رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، والدكتورة درية شرف الدين؛ وزيرة الإعلام الأسبق. وذلك بحضور نخبة من الأكاديميين والمتخصصين والشخصيات العامة المعنيّة بموضوعات حقوق الإنسان وإشكالياتها. وشارك في تقديم الندوة معالي السفيرة فاطمة الزهراء عتمان؛ مستشار مدير المكتبة للعلاقات الدولية والمنظمات الدولية والفرنكوفونية والأستاذة الدكتورة مي مجيب؛ المشرف على مركز الدراسات الاستراتيجية بالمكتبة.

حقوق الإنسان والمعايير المزدوجة

أولًا: مقدمة[1]

جاءت هذه الندوة في ظل ظروف جديدة يشهدها العالم أجمع، وهو ما يثير تساؤلات عدّة حول مستقبل منظومة حقوق الإنسان ومعايير تلك المنظومة على مستوى الدول في ظلّ ضبابية المشهد، والمخاوف المتصاعدة إزاء سرعة تفشّي وباء «كورونا» المستجد، الأمر الذي دفع معظم الدول إلى اتخاذ تدابير للحفاظ على الصحة العامة، وإن جاءت بشكل يضع قيودًا على الحرية الشخصية والمدنية كتبني عمليات الإغلاق الصارمة والعزل والحجر الصحي، الأمر الذى كان من الطبيعي أن ينال من حرية التنقل وحرية العمل وحرية التجمع. ولعل بقدر ما طرحته تلك الظروف من قيود، فإنها جسَّدت مدى خصوصية ثقافة حقوق الإنسان، وإلى أي مدى تتبدل تلك القضية مع اختلاف الظروف بين المجتمعات، بل إنها تتباين داخل الدولة نفسها من فترة زمنية لأخرى، من ثم، فإن معايير منظومة حقوق الإنسان ليست معايير مطلقة مسلَّمًا بها غير قابلة للخصوصية والاستثناء.

وفي هذا الإطار، يأتي تأكيد الدولة المصرية المستمر على أن مصر ليس لديها قضايا تسبّب لها الحرج، ذلك أنها تتمتع بجميع الحقوق في بناء مستقبلها وحماية سيادتها واستقرارها في منطقة شديدة الاضطراب، وذلك على المستويَين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي، تؤمن مصر بكل ما تحتضنه منظومة حقوق الإنسان من مبادئ سامية وقيم نبيلة، حتى أن دستورنا الجديد لعام ٢٠١٤ حرص على تضمين أحكامه الشقّ الغالب منها. وقد جاءت ديباجة الدستور مؤكدةً

---

(١) هذه المقدمة مقتبسة من كلمة السيدة السفيرة فاطمة الزهراء عتمان؛ مستشار مدير المكتبة للعلاقات الدولية والمنظمات الدولية والفرنكوفونية، وكلمة للأستاذة الدكتورة مي محيب؛ المشرف على مركز الدراسات الاستراتيجية بالمكتبة، أثناء تقديم الندوة.

للمنزلة الرفيعة لكافة مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. لا سيّما وأن دستورنا الجديد جاء معبّرًا عن آمال شعب فجَّر ثورتَين تاريخيتَين مطالبًا بحقه الإنساني في الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

كما أنه تمّ وضع حقوق الإنسان على رأس «استراتيجية التنمية المستدامة في مصر: رؤية مصر ٢٠٣٠» من خلال السعي إلى بناء علاقة من التعاون والمشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني وشركاء التنمية في مصر، والانطلاق نحو إنشاء وحدات لحقوق الإنسان بكل وزارة لتعزيز احترام حقوق المواطنين، وتوفير السبل اللازمة لتمتّع الإنسان بحقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية كافّة، واستحداث أدوات اتصال مباشر بين رئيس الدولة والشباب وشرائح المجتمع المختلفة، وتنفيذ مبادرات وطنية متنوعة، مثل «الأزهر يجمعنا» لنشر قيم التسامح وقبول الآخر، ومبادرة «بيت العائلة المصرية» التي تجمع بين الأزهر الشريف والكنيسة المصرية في نطاق واحد، وإقامة مشروعات تنموية تُسهم في توفير فرص عمل للشباب والحد من البطالة، وإطلاق البرامج والمبادرات الاجتماعية، مثل «تكافل وكرامة» و«أطفال بلا مأوى»، هذا بالإضافة إلى المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، وتطوير العشوائيات وتوفير المسكن الكريم ومياه الشرب النظيفة والآمنة للمواطنين، والنهوض بالتعليم والبحث العلمي، والتعاون مع المجتمع المدني لمحو الأمية، والاهتمام بصحة المواطن، وإطلاق المبادرة الرئاسية «١٠٠ مليون صحة» لفحص وعلاج الأمراض المزمنة، والمبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ومناهضة الزواج المبكر، وإنشاء صندوق الطفل لرعاية وحماية أطفال الشوارع، ووضع الخطّة الوطنية للأشخاص ذوي الهمم.

أما على المستوى الخارجي، فقد أكّد السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال افتتاح منتدى شباب العالم في شرم الشيخ في نوفمبر عام ٢٠١٧، على «أن الإرهاب ينتهك إنسانيتنا، ويحطمها، ومقاومة الإرهاب حق لإنسانيتنا، والتصدي له حقٌّ من حقوق الإنسان، وهو حقٌّ جديد أضيفه أنا لحقوق الإنسان». وفي

انتصار للدبلوماسية المصرية، أصدرت الأمم المتحدة في الثالث والعشرين من نوفمبر عام ٢٠١٧ أثناء انعقاد الدورة الثانية والسبعين قرارًا يتسق مع رؤية الرئيس المصري، خاصة وأن الدولة المصرية مطالبة بحماية ١٠٠ مليون مواطن مصري من تنظيم متطرف بنى قواعده على مدار أكثر من ٩٠ عامًا في مصر والعالم كله. ومن ثم باتت محاصرة ظاهرة الإرهاب فكريًّا وتنظيميًّا وماليًّا وأمنيًّا، أمرًا لا يمكن التنازل عنه؛ لأنه يهدّد حقّ الإنسان في الحياة. إلى جانب ذلك، تؤكد مصر على ضرورة رعاية واستغاثة اللاجئين من الدول المتضررة، بالإضافة إلى منع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

وفي يوم ١٠ ديسمبر من كل عام، تشارك مصر العالم بأسره في الاحتفال بذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، الذي أسهمت مصر بكل همة في صياغته إلى جانب دول ممثلة لمختلف المدارس القانونية والانتماءات الثقافية، وتؤمن مصر بأن هذا الإعلان يمثل وثيقة دولية فريدة يمكن اعتبارها من أبرز ملامح عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فهي السبيكة المتماسكة التي تلتحم داخلها الحقوق المتأصلة لكل شخص لمجرد أنه إنسان بغضّ النظر عن الجنسية أو اللون أو العرق أو اللغة أو أي تصنيف آخر. كما شاركت مصر بشكل فاعل في صياغة الركيزتَين اللتين تمثلان إلى جانب الإعلان العالمي الأسس المكينة لعالمية منظومة حقوق الإنسان، ألا وهما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ الذي يتضمن الحق في التعبير والاعتقاد والمحاكمة العادلة والمشاركة، فضلًا عن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والثقافية للعام نفسه، الذي يضم الضوابط التي من شأنها تمتّع الإنسان بحياة ذات رخاء واطمئنان.

وليس من شك في أن التجربة التاريخية العسيرة التي مرت بها مصر منذ عدة سنوات كشفت النقاب عن خطط محكمة دبّرتها دول بعينها نصبت نفسها حامية لحماة حقوق الإنسان في بلادنا، للولوج إلى الداخل المصري تذرّعًا بالدفاع عن تلك الحقوق للتغلغل في شئون الوطن، تحركها في هذا الشأن مصالح خاصة بها أو ترتيبات إقليمية أو دولية تكون ضالعة في صياغتها أو مشاركة في التخطيط

لها، وذلك عبر نهج يكشف عن ازدواجية واضحة في معايير تقييم أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، أو فهم قاصر للحقائق الخاصة بالأوضاع محل الانتقاد؛ ذلك أنها غالبًا ما تستند إلى معلومات في شأنها مستمدة من مصادر مريبة في تمويلها ومشكوك في أهدافها. كما تتوقف دول غربية أحيانًا أمام حالات بعينها ترى فيها اعتداء على حقوق الحرية الشخصية، وذلك وفقًا لمعاييرها الثقافية الاجتماعية، على سبيل المثال الجهر بالمثلية في احتفالات وتجمعات؛ حيث يستعصي على الإطار القيمي المصري استيعابها اجتماعيًّا وثقافيًّا وإسلاميًّا ومسيحيًّا، بما يشي بقصور شديد في فهم النسيج الثقافي الاجتماعي الذي يغلّف الواقع المصري، فضلًا عن خصائص النظام العام السائد في بلادنا.

كما يُشار إلى إغفال المعايير الغربية للمقتضيات التي تفرضها دقّة الظرف التاريخي الذي تمر به مصر حاليًّا، وهي تخوض حربًا شعواء في التصدي لآلة الإرهاب المدمرة؛ آفة العصر، التي لا تتوانى عن ترويع المواطنين وتهديدهم في عيشهم ورزقهم واستقرارهم. أليس من الغريب ألا تأخذ المعايير الغربية في الاعتبار أن صمود مصر ومثابرتها في الدفاع عن أمن وسلامة كل من يعيش على أرضها، هو دفاع أبيّ كريم عن الحق في الحياة الذي لا يجوز المساس به، وهو بلا جدال الحق الأسمى في منظومة حقوق الإنسان بأسرها؟ ألا نرى في ذلك ازدواجية في معايير التقييم؟ ولمَ يغمض الغرب العين عن حاجة مصر الملحّة إلى الحد الأقصى من التماسك الداخلي والاستقرار المجتمعي حتى تتمكّن من مواصلة مسيرتها لإتمام مشروعها النهضوي الطموح، الذي يهدف إلى توفير سبل العيش الكريم لكل مواطن مصري؟ فهل أسقطت المعايير الغربية مرة أخرى من اعتباراتها حقوقًا رئيسية نصّت عليها صراحةً منظومة حقوق الإنسان، خاصة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ الذي أكّدت فيه، على سبيل المثال، على الحقّ في العمل في ظروف عادلة، والرفاهية الجسدية والعقلية، فضلًا عن الحق في التعليم والتمتع بفوائد الحرية والثقافة والتقدم العلمي؟

وفي ضوء ما سبق، وما تضطلع به الدولة المصرية من جهد داخلي وخارجي واسع النطاق، جاءت أهمية تنظيم هذه الندوة بعنوان «حقوق الإنسان والمعايير المزدوجة»، التي طرح فكرتها الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي؛ مدير مكتبة الإسكندرية، لتناول خصوصية ثقافة حقوق الإنسان، وكيف أنها في أحيان كثيرة أصبحت كلمة حقّ يُراد بها باطل، تخضع لاعتبارات جمة، سياسية وأمنية بل وصحية، ولعلّ في الظروف الحالية للجائحة خير مثال. وانطلاقًا من طرح فكرة السيد مدير المكتبة، تم إعداد مجموعة من المحاور تناولتها الندوة، وهي: حقوق الإنسان في الأديان السماوية؛ ومنظومة حقوق الإنسان بين العالمية والوطنية، والقوى الخارجية وازدواجية معايير تطبيق حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان والتدخلات الخارجية: الثورات الملونة نموذجًا، وحقوق الإنسان وآليات الدولة المصرية، والقوة الناعمة وحقوق الإنسان: الإعلام والإبداع الفني؛ وذلك من أجل طرح نقاش موضوعي يتناول المسألة في شتى مناحيها القانونية والسياسية والإعلامية والثقافية تطلّعًا لكشف الحقائق وقراءتها في سياقها الصحيح، وبغية فهم أكثر عمقًا لتلك السياسة التي درجت قوى غربية كبرى على انتهاجها منذ مطلع هذا القرن كشكل من أشكال أدوات الضغط على الدول التي تمثل لها أهمية استراتيجية أو اقتصادية خاصة.

ثانيًا: ازدواجية المعايير وحقوق الإنسان

افتتح الدكتور مصطفى الفقي؛ مدير مكتبة الإسكندرية، الندوة بالحديث عن المناخ العام الذي جاء فيه قرار مكتبة الإسكندرية بإقامة هذا اللقاء الفكري، مع الأخذ بكل الاحتياطات الاحترازية المطلوبة، على الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها مصر والعالم أجمع بعد الارتفاع الملحوظ في معدلات الإصابة بفيروس «كورونا» المستجدّ، لافتًا إلى أن اللقاء كان من المفترض أن يُقام بمقر مكتبة الإسكندرية، ولكن صعوبة الانتقال جعلت المكتبة تقيمه في القاهرة.

وأشار إلى أن تزامن موعد اللقاء مع العيد الثاني والسبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يعد درجة من درجات التحضّر الإنساني في العالم. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد بالحديث عن حقوق الإنسان كتطور طبيعي لتقدّم البشرية ونضوج الشعور المشترك بقيمة الإنسان وسموّ قدره، وكثمرة من ثمار المسيرة الطويلة للإنسان على كوكب الأرض، بل صارت قضايا حقوق الإنسان مثل الحقّ الذي يُراد به باطل. وتعرّضت تلك القيم النبيلة والأفكار السامية

الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي؛ مدير مكتبة الإسكندرية ورئيس الجلسة.

لعملية سطو ممنهجة عبر السنين؛ حيث اختلفت ملامح التعريف الأصلي لحقوق الإنسان وتوارت في زحام الاعتبارات السياسية والتأويلات المصلحية، وجرى استخدامها لخدمة سياسات معيّنة وأهداف ملتوية. فنجد اليوم دولًا تتّخذ من حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشأن الداخلي لدول أخرى.

وعن ازدواجية المعايير في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، تساءل الدكتور مصطفى قائلًا «يتحدثون عن الوقائع الفردية التي تجري وكأننا نُلام مرتين، مرةً لأننا نواجه الإرهاب ومرةً بسبب الإرهاب ذاته، رغم أن هناك خروقات من نوع آخر تجري في دولهم وتمر مرور الكرام». في حين أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان – على سبيل المثال – يتبنّى سياسات تنال من حقوق الإنسان، ولكن الغرب يصمت؛ لأنه الابن المدلل لحلف شمال الأطلنطي.

واستطرد حديثه حول ازدواجية المعايير بأنه، من ناحية أخرى، ليس كلّ ما هو مباح لدى الغرب مقبولًا بالنسبة لنا؛ مثل قضية المثلية الجنسية، فضلًا عن وقائع كثيرة لانتهاك حقوق الإنسان في الولايات المتحدة وبريطانيا تتعلق بقتل أشخاص من أصول إفريقية مثلًا، لكنها تمر مرور الكرام. وترتّب على تعدد المعايير وتضارب التعريفات وأهواء أصحاب المصالح نشوب أزمة حقيقية تستوجب إعادة النظر فيما يتعلق بنظرة العالم الغربي لقضايا حقوق الإنسان.

أما عن إدارة الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن، فرغم ميل بعض الآراء إلى التنبؤ بأن الإدارة الأمريكية القادمة ستكون امتدادًا لإدارة أوباما وما جرى فيها من تدخلات تحت ذريعة حقوق الإنسان، فإن الدكتور مصطفى يرى أن إدارة الرئيس الجديد من المحتمل أن تكون محكومة بمعايير مختلفة.

وأكّد الدكتور مصطفى الفقي في ختام كلمته على جهود مصر الدءوبة من أجل مسيرة الإصلاح الاقتصادي الاجتماعي والعمل على توفير حياة كريمة لمواطنيها. كما شدّد على أن مصر عصيّة على السقوط على الرغم ممن يكيدون لها. وأن واجبنا هو الالتزام بالكشف عن الحقائق أمام العالم بأسره.

ثالثًا: حقوق الإنسان في الأديان السماوية

وفي محور «حقوق الإنسان في الأديان السماوية»، شارك الدكتور شوقي علام؛ مفتي الديار المصرية، والأنبا إرميا؛ مدير المركز الثقافي القبطي الأرثوذكسي، بمداخلة تمهيدية عن إيمان مصر المتجذّر بالقيم الإنسانية العليا الذي لا يعود إلى العصر الحديث فحسب؛ ذلك أن جذوره تمتد إلى صلب الشرائع السماوية التي يدين بها الشعب المصري منذ عشرات القرون، بما فيها الإسلام والمسيحية واليهودية، بما يسبق صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بزمن سحيق.

فقد أكّد الدكتور شوقي علام في كلمته، أن الحقوق والحريات في الإسلام حقّ أصيل وهبة إلهية، لا يمكن الانتفاع بها إلا في إطار المصالح الضرورية والمقاصد الكلية، والتي تُعد الضامن الوحيد لتنظيم استعمال الحقوق والحريات بما لا يؤدي إلى الإضرار بحقوق ومصالح الغير. وأن البناء الحقوقي في الإسلام، إضافة إلى كونه إلهي المصدر، فإنه بناء مقاصدي يهدف إلى تحقيق النفع الأكبر للإنسان عن طريق حفظ المقاصد الخمسة، وهي الدين والنفس والعقل والمال والنسل، وإليها تعود كافة الحقوق الإنسانية؛ من الحق في الحياة والعمل والمسكن وحرية الاعتقاد، ونحو ذلك من الحقوق.

وقال إنه لا شكَّ أن القيم التي ارتكزت إليها الحقوق والحريات في الإسلام قيم دينية خالصة، بخلاف الحقوق والحريات في المنظور الغربي، التي ارتكزت إلى قيم إنسانية خالصة. وهنا تبدو مفارقة لا يمكن تجاوزها بين البناء القيمي الإسلامي والبناء القيمي الغربي؛ لأن القيم الدينية هي الراعية للقيم الإنسانية، وفي كنفها نضجت وتشكّلت. واعتمد الغرب على القيم الإنسانية في صياغة مبادئ الحقوق والحريات، وما زال يعتمد الآن عليها في التعديل والتطوير المستمر.

الدكتور شوقي علام؛ مفتي الديار المصرية.

وأشار الدكتور شوقي علام إلى أنه على الرغم من أن أغلب بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لاقت قبولًا واتفاقًا، فإن الجدل الذي صاحب ظهور الإعلان ولم يتوقف إلى تلك اللحظة الراهنة ظلّ قائمًا، وظلّت العلاقة بين مبادئ الإعلان وما تبعه من مواثيق وبين المبادئ الإسلامية محلّ حوار وأخذ وردّ، وهو ما أسفر عن حراك فكري مستمرّ. ولعلّ أبرز مظاهره «إعلان القاهرة لحقوق الإنسان» عام ١٩٩٠ الذي تضمَّن مجموعة من المبادئ الحقوقية المستمدّة من الشريعة الإسلامية، والذي حاول التعبير عن مبادئ حقوق الإنسان من خلال وجهة النظر الإسلامية.

والحقيقة أن ذلك الحراك الفكري حول قضايا الحقوق والحريات في الإسلام وموقفها من ذلك الإعلان العالمي، يمكن صياغته في عدّة أسئلة، وهي ما مدى انتساب تلك الحقوق والقيم إلى الحضارة الغربية؟ وهل يمكن التأسيس لنظرية حقوقية كاملة من داخل الثقافة الإسلامية أم لا؟ وهل ذلك البناء الحقوقي يفتقر إلى الانسجام أو التماهي مع مخرجات الثقافة الغربية الحديثة وما تولَّد عنها

من بناء متكامل لقضايا الحقوق والحريات؟ والإجابة عن تلك الأسئلة تحتاج ابتداءً إلى البعد عن طرفي النقيض لدى المعسكرَين؛ المعسكر الأول: «معسكر الحداثة» الذى يظن أن بناء الحقوق والحريات منتج غربي خالص للحضارة الأوروبية الحديثة، وأن ذلك البناء يُعد ابنًا شرعيًّا لفلاسفة القرن السابع عشر والثامن عشر؛ والمعسكر الثاني: «معسكر الأصالة» الذي يقف على الطرف الآخر من المعسكر الأول، ويظن أن قيم الحرية والمساواة التي تبناها الغرب وظهرت في ذلك الإعلان هي قيم مناقضة بشكل صريح للشريعة الإسلامية، وأنها تعكس نسقًا أخلاقيًّا موغلًا في الفردية والمادية والشهوانية المحضة.

واختتم فضيلة المفتي كلمته بأنه بدلًا من المحاولات المستمرة غير الموفّقة الساعية إلى تأسيس نظرية حقوقية إسلامية، عن طريق الانطلاق من مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومحاولة تأصيل كلِّ بند فيه، وإرجاعه إلى نصوص شرعية من الكتاب والسنّة؛ فإنه من الأَوْلى أن يعتمد بناء نظرية الحقوق والحريات في الإسلام على المقوّمات الذاتية الإسلامية الخالصة، دون أي محاولات تطويعية حداثية للنص الشرعي الثابت، ليبدو متناولًا للمبادئ الغربية، بل يجب أن يكون الطرح الإسلامي لقضايا الحقوق والحريات نابعًا من الأسس والركائز الإسلامية.

واستكمالًا لمحور «حقوق الإنسان في الأديان السماوية»، تحدّث نيافة الأنبا إرميا؛ مدير المركز الثقافي القبطي الأرثوذكسي، من جانبه عن بعض مظاهر حقوق الإنسان وفقًا لما نصّت عليه الأديان، مثل الحق في الحياة وحق الاحترام، لافتًا إلى أن المجتمعات لا تتقدم إلا بغرس معاني النبل والكرامة في أبنائها. وقال إن حقوق الإنسان في الأديان السماوية عظيمة وتؤكد على قيمة الإنسان عند الله؛ حيث خلقه الله على صورته التي تتسم بالرحمة والعدل والمحبة، مع كون هذه الصفات محدودة في الإنسان، لكنها كاملة في صفات الله تعالى.

وأضاف أن الله خلق الإنسان ووهبه حقوقًا كالحياة، وهو الذي يقرر متى يغادرها. فحرّم القتل وسفك الدماء؛ حيث عاقب أخًا يقتل أخاه بالتيه مدى الحياة، ثم جاءت المواثيق والشرائع التي تجرِّم من يسلب إنسانًا حق الحياة وتعاقبه بالموت. كما أنه لا يحق للإنسان أن يقتل نفسه وينهي حياته. فإن فعل ذلك هلك، مشيرًا إلى أن حرية الشخص لا تحدّ من حرية آخر ولا تقضي عليها، وأن كل إنسان سوف يحاسب على جميع أمور حياته.

وقال الأنبا إرميا إن الله أسَّس للخير ومعانيه التي وهبها للإنسان ليعيش في كرامة إنسانية، وإنه خلق الإنسان لإسعاده وعمارة الكون دون النظر إلى اللون والجنس والنوع، رافضًا أن تُغتال سعادة الإنسان أو براءته أو حقه في الحياة. ولأن عدل الله عدل مطلق وهو أساس حكمه، فالعدل أيضًا حق من حقوق الإنسان ويجب عليه أن يكون عادلًا مع الآخرين. كما أن الأديان السماوية اهتمت بحقوق الإنسان، والحديث عنها لا ينتهي؛ فالله وهبنا لحظة للحياة وإدراك الوجود، والإنسان لم يخلق من أجل الموت وظلم الآخرين، إنما خلق للحياة وللتنعّم

نيافة الأنبا إرميا؛ مدير المركز الثقافي القبطي الأرثوذكسي.

بالسلام، ومن بين حقوقه الأساسية السلام والأمن، ولذا ارتبطت حياته بهما وأمره الله تعالى بتحقيق السلام واتباعه مع الآخرين. كما أنه من بين حقوق الإنسان التي وهبها الله له الاحترام؛ فالإنسان قيمة عظيمة توجب عليه احترام نفسه واحترام الآخر لتقدُّم المجتمعات، وترسيخ التعايش السلمي، والبعد عن فظاظة القول، واتباع الأسلوب الطيب في الحديث.

وفي النهاية، أكّد الأنبا إرميا رفضه لاغتيال حق الإنسان في الحياة أو إعطاء حقٍّ للإنسان رفضه الله مثل المثلية الجنسية، فضلًا عن رفضه للتعامل بازدواجية فيما يتعلق بحقوق البشر في العالم. فالمعايير المزدوجة مكروهة من الله تعالى في كافة الأديان؛ فلا يوجد عند الله ولا في الأديان السماوية الكيل بمكيالَين وازدواج المعايير أو تمييز بين الإنسان وأخيه الإنسان، بل حذّر الله تعالى من الظلم والمحاباة والرشوة والغش.

رابعًا: منظومة حقوق الإنسان بين العالمية والوطنية

في ضوء إيمان مصر بأهمية حقوق الإنسان واعتبارها إياها نبراسًا مضيئًا تستهدي به في تشريعاتها وإثراءً لثقافتها السياسية والاجتماعية أكثر منها نسقًا جامدة أو قوالب صماء واجبة الالتزام الحرفي بغضّ النظر عن الملابسات السائدة – فقد تحدّث الأستاذ محمد رجائي عطية؛ نقيب المحامين المصريين، من خلال محور «منظومة حقوق الإنسان: بين العالمية والوطنية» عن التوازن الدقيق بين عالمية منظومة حقوق الإنسان ووطنية التطبيق.

واعتبر الأستاذ محمد رجائي، التزاوج بين المعايير العالمية والوطنية أمر لا يتناقض مع حقوق الإنسان، بل يُعد تعزيزًا لتلك الحقوق، وأنه من حق العالم أن يتبع معايير حقوق الإنسان بشرط ألا تصطدم بالموروثات الثقافية والدينية للأوطان. وقال إن كثيرًا من الحقوق الخاصة بالإنسان يتم وضعها من خلال معايير تسوغها الدول طبقًا للمصالح الوطنية العليا حسب اعتبارات خاصة بها.

الأستاذ محمد رجائي عطية؛ نقيب المحامين المصريين.

كما شدَّد على أهمية التفريق بين ازدواجية المعايير بين تقرير حقوق الإنسان وتقييم حقوق الإنسان، مشيرًا إلى أمثلة من الكيل بمكيالَين كممارسات الولايات المتحدة الأمريكية مع فلسطين وإيران، والمعايير المختلفة للنظر إلى الحقوق في تركيا عنه في إيران أو إسرائيل.

وجاء رأيه مؤيدًا أن الوطنية ينبغي أن تكون لها معاييرها الخاصة التي تتناسب معها، وحين يصطدم حق ما بالموروث الديني والوطني والثقافي ينبغي أن نفرِّق بين حق الإنسان العالمي والوطني، وأنه لا بُدَّ من توافر الاحترام للخصوصية في حقوق الإنسان. فمصر تواجه تحدّيات أمنية؛ وهو ما يدفع المسئولين إلى العمل على إعلاء المصالح الوطنية العليا، بما يستلزمه الأمر من فرض رقابة مشددة على حركة السفر والتحركات الداخلية. في حين أنه عندما تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع التحدّيات التي تواجهها لا يتهمها أحد بأنها تخرج عن معايير حقوق الإنسان.

وأكَّد على ضرورة احترام الخصوصية لكل دولة في إطار ما لا تتعداه، وإلا كانت بابًا للخروج على حقوق الإنسان. فينبغي أن تُترك لكل وطن دائرة تتفق مع ظروفه دون اعتبار ذلك خروجًا عن المعايير العالمية المتفق عليها فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان، خاصة أن هناك دوائر لا يمكن التعرض لها في أي وطن دون النظر للظروف الخاصة المتعلقة به.

وردًّا على الانتقادات الموجّهة للإسلام فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أوضح الأستاذ محمد رجائي أن الإسلام ليس مُتهمًا، فهناك مجموعة كبيرة جدًّا من حقوق الإنسان في الإسلام، وهي من المبادئ العالمية لحقوق الإنسان مثل قدسية الروح الإنسانية. فالإسلام ليس في خصام مع الدنيا، وهناك من المبادئ الإسلامية وما تحمله من قيم لا تصطدم بمواثيق حقوق الإنسان العالمية. كما أن الإسلام يقوم على العدالة التي هي من المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، والنظرية الدينية لها الأسبقية الأعلى على ما يسمى بالمواثيق العالمية لحقوق الإنسان.

وشدَّد الأستاذ محمد رجائي في نهاية كلمته على ضرورة أن يرى العالم أجمع الوجه الحقيقي لصورة الإسلام، خاصة وأن القوى الكبرى تحاول فرض «أجندات» على الدول الأخرى في الوقت الحالي تحت ذريعة حقوق الإنسان.

خامسًا: القوى الخارجية وازدواجية معايير تطبيق حقوق الإنسان

وفي المحور الخاص «بالقوى الخارجية وازدواجية معايير تطبيق حقوق الإنسان»، قال السفير الدكتور أحمد جمال الدين؛ مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية والاجتماعية الدولية وأمين عام اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان – إن قضية حقوق الإنسان هي إحدى أهم القضايا التي تشغل العالم أجمع، مذكّرًا بأن حقوق الإنسان ليست موضوعًا مستجدًّا كما يعتقد البعض، وليست أيضًا وليدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨، بل هي نتاج لتطور التاريخ الإنساني أسهمت فيه جميع الأمم والحضارات.

وأشار إلى أن مصر أسهمت في وضع قواعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأنها حريصة على وضع قواعدها موضع التنفيذ. وذلك لا يأتي نتيجة قيود خارجية، ولكن حرصًا على تلبية احتياجات الشعب المصري. وأشار إلى أن مصر

السفير الدكتور أحمد جمال الدين؛ مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان.

تسعى لتحقيق سيادة القانون والمساواة بين أبناء الشعب، مرتكزة في ذلك على دستور عام ٢٠١٤، والذي تسعى الدولة لترجمة نصوصه إلى تشريعات ونرى نتاجه في المجالس القومية.

وأضاف السفير أحمد جمال الدين أن حقوق الإنسان تحتلّ مرتبة متقدمة ضمن الأولويات الوطنية لجميع دول العالم، وكلها يسابق الزمن لتحقيق النقلة النوعية التي تستجيب لتطلعات الشعوب في حياة حرة كريمة، وضمان الحقوق والحريات الأساسية، وصياغة السياسات والخطط الوطنية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وتعزيز فاعلية منظوماتها الوطنية لحقوق الإنسان، وإنشاء الآليات التي تسمح تباعًا بالتصحيح الذاتي وتطوير الأداء على أرض الواقع، وتوفير آليات انتصاف فاعلة وناجزة.

وجاء تأكيده على إيمان مصر بأهمية حقوق الإنسان وأنها تسابق الزمن للوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال تطوير منظومة حقوق الإنسان. كما أكد على حرصها على إعطاء دفعة لمنظومة حقوق الإنسان الوطنية، بكل مكوناتها، سواء الحكومية أو غير الحكومية، وصولًا لتحقيق النقلة النوعية المطلوبة لتحقيق آمال شعبها. ومن أهم المنجزات التي تحققت في هذا المضمار، الطفرة الكبيرة التي تشهدها مصر في مجال أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق المرأة والطفل وذوي الهمم، والنقلة النوعية في مجال تعزيز حقوق المواطنة والحريات الدينية ومكافحة التطرف، وصدور قانون الجمعيات الأهلية رقم (١٤٩) ولائحته التنفيذية، بالإضافة إلى إنشاء لجنة عليا دائمة لحقوق الإنسان برئاسة السيد وزير الخارجية أُسند إليها وضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان، ويجري حاليًّا الانتهاء من تنقيحها والتشاور بشأنها مع المجتمع المدني، وصولًا لعرضها على جهات الدولة لاعتمادها.

وأضاف أن الارتقاء بحقوق الإنسان عملية مستمرة ومتواصلة ولم تحقق أي دولة الكمال في ذلك، خاصة الدول التي تواجه تحديات وجميعها يخضع لمناقشات، وأيضًا لديها سلبيات لا تزال في حاجة إلى تصويب. والفيصل هو وجود توجه عام للدولة لتلافي تلك السلبيات، وأكد أن مصر تتحدث اللغة الدولية لحقوق الإنسان، وتقوم من تلقاء نفسها، وبقناعة ذاتية، باتخاذ الإجراءات المطلوبة للارتقاء بها، باعتبار حقوق الإنسان جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة التي يقودها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

كما تحدث السفير أحمد جمال الدين عن التحديات الأمنية التي تعرضت لها مصر في أعقاب ثورتَي يناير ٢٠١١ ويونية ٢٠١٣، وتأثر الوضع الأمني في مصر، بشكل مباشر، بالأزمات المزمنة في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد موجات متتالية من العمليات الإرهابية وانتشار الفكر المتطرف وحروبًا أهلية، وكذلك موجات من التهجير والنزوح الجماعي. وفي ظل هذه الظروف، بذلت مصر جهودًا كبيرة لاستعادة الأمن ولتحقيق الاستقرار من خلال تكثيف إجراءاتها لمكافحة الإرهاب. والتحدي الماثل أمامها، كغيرها من الدول، هو تحقيق التوازن بين هذه الإجراءات الضرورية من ناحية، وبين حماية الحقوق والحريات السياسية والمدنية من ناحية أخرى.

وفي ختام كلمته، أكد السفير أحمد إيهاب جمال الدين أن رسالة مصر للعالم واضحة لا لبس فيها، تعكس ما تتمتع به مصر من إرادة سياسية أكيدة وقناعة ذاتية للارتقاء بحقوق الإنسان، ومشاركة مصر للمجتمع الدولي اهتمامه وخطواته في هذا الخصوص. وشدَّد على أنه لا مجال لأحد أن ينصب نفسه موجهًا لحقوق الإنسان في العالم، ومصر تعتبر دول العالم شريكة في مسيرتها للتواصل المطلوب والمبني على الحوار، ولا تدعي الكمال في ذلك، بل تسعى إليه.

سادسًا: حقوق الإنسان والتدخلات الخارجية: الثورات الملونة نموذجًا

تحت عنوان «حقوق الإنسان والتدخلات الخارجية»، تحدث الأستاذ الدكتور عليّ الدين هلال؛ أستاذ العلوم السياسية المتفرغ بجامعة القاهرة، عن استخدام حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشئون الداخلية للدول، خاصة الثورات الملونة باعتبارها نموذجًا حيًّا لذلك النهج الذي يستهدف إسقاط أنظمة وتنصيب حكومات وتوجيه سياسات تحت ستار حماية حقوق الإنسان. وبدأ مُداخلته بالإشارة إلى أنه على مدى التاريخ، سعت الدول الكبيرة والقوية إلى مد سيطرتها ونفوذها إلى الدول الأخرى، مُستخدمة في ذلك أساليب وأدوات مختلفة ومنها الأفكار والأيديولوجيات. وبالتركيز على الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية واندلاع الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية قد استخدمت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان كسلاح أساسي ضد الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية. فأطلقوا على أنفسهم اسم العالم الحر، في حين أطلقوا على الطرف الآخر دول الستار الحديدي، وصوروا الصراع المحتدم بينهما على أنه بين الديمقراطية والشمولية.

الأستاذ الدكتور عليّ الدين هلال؛ أستاذ العلوم السياسية المتفرغ بجامعة القاهرة.

واتخذ هذا التوجه منحى جديدًا من حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، عندما ازداد الاهتمام الرسمي الأمريكي بهدف نشر النظم الديمقراطية في العالم، وعُني هذا في الواقع بالتدخل لزعزعة استقرار النظم المعادية أو المخالفة للتوجهات الأمريكية وإحلالها بنظم صديقة. ومن خلال الإجراءات السياسية والاقتصادية والإعلامية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذا الهدف؛ أدرك مُخططو هذه السياسة ضرورة استكمال ثلاثة مقومات أساسية، وهي:

أ) المقوم الأول: فكري، ويعني إشاعة الأفكار والمبادئ التي تبرر تدخل الدول الكبرى في شئون الدول الأخرى، فكان منها ترويج مفاهيم قانونية، مثل حق التدخل الإنساني ومسئولية الحماية، والتي بررت تدخل الولايات المتحدة في الشئون الداخلية للدول الأخرى باسم حماية حقوق الإنسان. وهي أفكار وليدة الفكر السياسي والقانوني الأمريكي والأوروبي، والتي لم تحظَ بترحيب من روسيا والصين وقطاع كبير من الدول.

ب) المقوم الثاني: تدريبي، أي توفير الهيئات التي تقوم بتدريب العناصر الشبابية على هذه الأفكار والممارسات، وكان أهمها معهد التدريب الذي أنشئ في صربيا واستقبل العشرات من الشباب من دول عديدة، منها مصر. وشارك كلٌّ من المعهد الوطني الديمقراطي والمعهد الليبرالي الجمهوري في هذا الأمر.

ج) المقوم الثالث: مالي، أي توفير الأموال اللازمة لتنظيم هذه الأنشطة، فكان منها قرار الكونجرس الأمريكي بإنشاء الوقف من أجل الديمقراطية عام ١٩٨٣، وإدخال مجال الديمقراطية كأحد مجالات أنشطة هيئة المعونة الأمريكية، وازدياد دور هيئة بيت الحرية.

وتجسد التطبيق الفعلي لما سبق في الحركات التي سمّيت بالثورات الملونة في الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفيتي، مثل جورجيا عام ٢٠٠٣، وأوكرانيا عام ٢٠٠٤، وقيرغيزستان عام ٢٠٠٥، وهي الثورات التي وضعت الأساس لأغلب الأحداث في المنطقة العربية بما في ذلك استخدام الشعارات نفسها.

وأشار إلى أن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية إنسانية تتخطى الأديان والثقافات، كما أن تطبيق هذه الحقوق يختلف في الدولة الواحدة من مرحلة تاريخية إلى أخرى، وبالتالي بين الدول بعضها ببعض. وأضاف أنه من الخطأ أن نعتبر كل الدول الغربية متماثلة في تطبيقاتها لحقوق الإنسان، فالرسوم المسيئة للرسول ﷺ تم رفضها في كندا وأستراليا، في حين تم نشرها في دول أخرى، وإذا كان ذلك في دول تمتلك ثقافات متقاربة بشدة، فمن الطبيعي أن يختلف التطبيق بين الدول والثقافات المختلفة في أرجاء العالم.

واختتم الدكتور عليّ الدين هلال كلمته بالتأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان والتفسير الصحيح لها بما تتضمنه من حقوق سياسية واقتصادية ومدنية، فهي الوجه الآخر للمواطنة، ولكن لا بُدَّ أن تستند إلى أسس وطنية. فاحترام حقوق الإنسان مسألة قانونية وسياسية وأخلاقية، لا يمكن إنكارها أو التقليل من شأنها. لكن أن تستخدمها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها والضغط على الحكومات التي تخالفها في توجهاتها، فمثل هذا التدخل يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تؤكد حق الدول في السيادة، وعدم التدخل في شئونها الداخلية.

سابعًا: حقوق الإنسان وآليات الدولة المصرية

تحدث الأستاذ محمد فائق؛ رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، من خلال محور «حقوق الإنسان وآليات الدولة المصرية» عن رؤية المجلس القومي لحقوق الإنسان في سياق الآليات الوطنية المستقلة لتطبيق حقوق الإنسان في مصر. وأشار إلى دور المجلس الذي يتمتع باستقلالية مالية وإدارية وفنية عن السلطات الثلاثة، ويضم لجنة تقييم للمؤسسات ويترأس الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان.

كما أكد أن مصر تهتم بالحقوق السياسية والمدنية، فضلًا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، رغم مواجهتها لتحديات كبيرة جدًّا، منها التطرف والإرهاب والأخطار الخارجية. وأعرب عن دهشته ممن يلجئون إلى الخارج في وقت تمتلك فيه مصر كل تلك الآليات لحماية المواطنين، معتبرًا أن الخروج عن الوطنية يفقد الإنسان قيمته.

الأستاذ محمد فائق؛ رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان.

وفي إطار الحرص على ضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان، أنشأت الدولة المصرية الآليات الوطنية التي تعمل على إنفاذ مبادئ ومعايير حقوق الإنسان على المستوى العملي، وهي:

(أ) الآلية الأولى تتمثل في الدستور المصري؛ حيث تنص المادة الثالثة من الدستور على أن تلتزم الدولة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتصبح لها قوة القانون، وبالتالي تكون جزءًا من القانون الوطني.

(ب) الآلية الثانية تتمثل في المحكمة الدستورية العليا، التي تتولى تفسير النصوص التشريعية، وتضمن الحقوق الدستورية التي نصت عليها المواثيق الدولية ونص عليها الدستور المصري.

(ج) الآلية الثالثة تتمثل في المجلس القومي لحقوق الإنسان، وما يخول له من صلاحيات تتمثل في مراقبة تطبيق حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى والبلاغات.

(د) الآلية الرابعة تتمثل في المجالس القومية المتخصصة؛ مثل المجلس القومي للأمومة والطفولة، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي لذوي الاحتياجات الخاصة، وكلها تتبع السلطات التنفيذية وتهتم بمتابعة وتلقي الشكاوى وإبلاغها للسلطات.

(هـ) الآلية الخامسة تتعلق باللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، برئاسة السيد وزير الخارجية، والتي تتابع مدى التزام الحكومة بالتزاماتها فيما يتعلق بتطبيق حقوق الإنسان ووضع استراتيجية لحقوق الإنسان.

(و) الآلية السادسة تتمثل في لجنة مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ومشكلة من كل الوزارات المختصة.

(ز) هذا بالإضافة إلى آليات أخرى، منها مجلس الدولة، ومنظمات المجتمع المدني التي تخدم الإنسان بشكل كبير.

وفي ختام كلمة الأستاذ محمد فائق، أكّد على أن العالم يحتفي بالذكرى الثانية والسبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما يؤكد أن المبادئ الموجودة يوافق عليها العالم؛ لأنها منبثقة من جميع الثقافات ومعظمها مستوحًى من الأديان.

ثامنًا: القوة الناعمة وحقوق الإنسان: الإعلام والإبداع الفني

وحول محور «القوة الناعمة وحقوق الإنسان»، تحدثت الدكتورة درية شرف الدين؛ وزيرة الإعلام الأسبق، عن المسئولية الاجتماعية الثقافية الكبرى التي تقع على عاتق الأجهزة الإعلامية فيما يتعلق بالمشاركة الفاعلة في بناء ثقافة واعية لحقوق الإنسان لمجتمع مدني ناضج تنشط فيه المنظمات غير الحكومية المسئولة المتمتعة بالحس الوطني والإدراك الواعي لمصلحة الوطن وأولوياته ومشاغله وآماله، وبشكل واثق ومتمكن من التصدي لمحاولات القوى الخارجية للاختراق والترغيب والاستقطاب.

وأكدت الدكتورة درية شرف الدين أنه في ظل المشروعات التنموية لا بُدَّ من العمل على نشر قيم التسامح ووضع أسس الاستقرار، تتصدرّها منظومة حقوق الإنسان التي بدونها ستعم الفوضى، وأشارت إلى أن الإعلام هو المجال الأمثل لممارسة حرية الرأي والتعبير، وهو بعد رئيسيّ في حقوق الإنسان.

الدكتورة درية شرف الدين؛ وزيرة الإعلام الأسبق.

وأوضحت أنه حتى يقوم الإعلامي بدوره لا بُدَّ من حصوله على حقوقه، والمتمثلة في إقرار قانون لتداول المعلومات، والعمل في ظل مجتمع مدني ووسط ديمقراطي، وشعوره بالأمان عند ممارسة عمله، ووجود جهة مستقلة يلجأ لها الإعلامي عند حدوث خلاف، وإدراك قيمة وقدر الإعلاميين، فيما تتمثل واجباته في الحصول على تدريب خاص للإلمام بالقوانين ومواد الدستور والمواثيق والاتفاقيات الدولية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان.

وأشارت إلى أن وسائل الإعلام التقليدية لم تعد اللاعب الوحيد في الساحة بعد دخول مواقع التواصل الاجتماعي، التي أصبح لها دور قوي في التوعية بقضايا حقوق الإنسان، والتي يستحيل معها منع تداول هذه القضايا، مشددة على أن حرية الرأي لن تسبب ضررًا بقدر دورها في خلق حالة من الوعي بالقضايا الوطنية.

تاسعًا: ختام الندوة

شهد ختام الندوة مجموعة مداخلات لجمع من الشخصيات العامة والأكاديميين والمتخصصين المعنيين بموضوعات حقوق الإنسان وإشكالياتها. وجاءت آراؤهم مشتركة حول ضرورة توضيح الصورة الحقيقية لأوضاع حقوق الإنسان في مصر للرد على الحملة الخارجية الشرسة التي تواجهها مصر تحت ذريعة حقوق الإنسان، وذلك من خلال نقل الصورة الحقيقية للجهود الكثيرة التي تبذلها الدولة المصرية لتعزيز جهود أوضاع حقوق الإنسان في جميع الملفات، ومن ثم التصدي لمحاولات تشويه سمعة مصر باسم حقوق الإنسان بهدف تحقيق أغراض وأهداف سياسية.

ومن بين صفوة الحضور المتميز من أصحاب الفكر والرأي ورجال الدين ورجال القانون وأساتذة الجامعات والإعلاميين، حضر الندوة المستشارة تهاني الجبالي؛ نائبة رئيس المحكمة الدستورية العليا السابقة؛ والشيخ عمرو الورداني، أمين الفتوى بدار الإفتاء المصرية؛ والأستاذ الدكتور حسن عبد الحميد؛ عميد كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر؛ والأستاذ المحامي عصام شيحة، والكاتب الصحفي مفيد فوزي.

السفيرة فاطمة الزهراء عتمان؛ مستشار مدير المكتبة للعلاقات الدولية والمنظمات الدولية والفرنكوفونية أثناء تقديم الندوة.

الأستاذة الدكتورة مي مجيب؛ المشرف على مركز الدراسات الاستراتيجية أثناء تقديم الندوة.

الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي والسادة المتحدثون بالندوة.

الشيخ عمرو الورداني، أمين الفتوى بدار الإفتاء المصرية.

السيدة المستشارة تهاني الجبالي؛ نائبة رئيس المحكمة الدستورية العليا السابقة.

الكاتب الصحفي مفيد فوزي.

الأستاذ المحامي عصام شيحة.

الأستاذ الدكتور محمد كمال؛ أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

الأستاذ الدكتور حسن عبد الحميد؛ عميد كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

تنظم مكتبة الإسكندرية

ندوة

حقوق الإنسان
و
المعايير المزدوجة

المتحدثون

فضيلة الدكتور شوقي علام
مفتي الديار المصرية

نيافة الأنبا إرميا
مدير المركز الثقافي القبطي الأرثوذكسي

السيد الأستاذ محمد رجائي عطية
نقيب المحامين المصريين

السفير الدكتور أحمد إيهاب جمال الدين
مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان

السيد الأستاذ محمد فائق
رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

الأستاذ الدكتور علي الدين هلال
أستاذ العلوم السياسية المتفرغ، جامعة القاهرة

الدكتورة درية شرف الدين
وزيرة الإعلام الأسبق

© Bibliotheca Alexandrina, 2020. Designed by Abdou Rifaat.

الثلاثاء، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠، الساعة ٥,٠٠ مساءً
فندق شتايجنبرجر التحرير، قاعة دياموند، القاهرة

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

ندوة

حقوق الإنسان
و
المعايير المزدوجة

الثلاثاء، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠، الساعة ٥,٠٠ مساءً
فندق شتايجنبرجر التحرير، قاعة دياموند، القاهرة

السلام الجمهوري

كلمة افتتاحية

عرض مُصوَّر «مكتبة الإسكندرية... هذه هي مصر»

كلمة رئيس الجلسة الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي؛ مدير مكتبة الإسكندرية

حقوق الإنسان في الأديان السماوية
فضيلة الدكتور شوقي علام؛ مفتي الديار المصرية
نيافة الأنبا إرميا؛ مدير المركز الثقافي القبطي الأرثوذكسي

منظومة حقوق الإنسان: بين العالمية والوطنية
السيد الأستاذ محمد رجائي عطية؛ نقيب المحامين المصريين

الدبلوماسية المصرية وحقوق الإنسان
السفير الدكتور أحمد إيهاب جمال الدين؛ مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان

حقوق الإنسان والتدخلات الخارجية: الثورات الملونة نموذجًا
الأستاذ الدكتور عليّ الدين هلال؛ أستاذ العلوم السياسية المتفرغ، جامعة القاهرة

حقوق الإنسان وآليات الدولة المصرية
السيد الأستاذ محمد فائق؛ رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

الإعلام وثقافة حقوق الإنسان
الدكتورة درية شرف الدين؛ وزيرة الإعلام الأسبق

مناقشة مفتوحة مع الحضور